The Role of Social and Psychological Pressures in Increasing Family Crime Rates from the Perspective of Employees in the Jordanian Family Protection Department

Ammar A. Al Ajarmeh[(1)*] **Zaid M. Alshamaila[(2)]**

(1) Researcher, Mu'tah University, Karak - Jordan.
(2) Associate Professor (B), Faculty of Social Sciences, Mut'ah University, Karak – Jordan.

Received: 20/5/2026
Accepted: 16/7/2026
Published: 30/9/2026

* ***Corresponding Author:***
ammarajarmeh711@gmail.com

DOI:https://doi.org/10.59759/art.v5i3.2256

Abstract

The study aimed to examine the role of social and psychological stressors in increasing rates of familial crime from the perspective of personnel working in the Jordanian Family Protection Department. The study adopted the sample social survey method by administering a questionnaire consisting of 30 items, equally distributed across the study variables: social stressors, psychological stressors, and the increase in familial crime rates, after verifying its validity and reliability. The questionnaire was administered to a sample of 350 personnel working in the Jordanian Family Protection Department, selected using a purposive convenience sampling method.

The results revealed that the level of social and psychological pressures from the point of view of the employees of the Jordanian Family Protection Department was high, and that there were no statistically significant differences in the level of social and psychological pressures attributed to the variables of gender, marital status, and the workplace, and that there were no statistically significant differences in the level of social pressures attributed to the variable of cultural level, and that there were no significant differences in the level of psychological pressures attributed to the variable of cultural level, and that there were no statistically significant differences in the level of social pressures attributed to the variable. The differences between the averages were not statistically significant, and the existence of statistically significant differences in the level of psychological stress attributed to the age variable in favor of the age less than 30 years compared to the age of 30-40 years and more than 40 years, and the existence of the role of social pressures and psychological pressures in increasing the rates of family crime from the point of view of the employees of the Jordanian Family Protection Department.

The study recommended the necessity of launching specialized community awareness programs focusing on the concept of familial crime, its forms, early warning indicators, and its legal and social consequences, in a manner that contributes to enhancing community awareness and reducing violent behaviors within the family context.

Keywords: Social Pressures, Psychological Stress, Family Crime.

دور الضغوط الاجتماعية والنفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية

عمار عايد العجارمة[1] زيد محمود الشمايلة[2]

(1) باحث، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن.

(2) أستاذ مشارك، قسم علم الجريمة، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن.

ملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى دور الضغوط الاجتماعية والنفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية، واتبعت منهج المسح الاجتماعي بالعينة من خلال تطبيق استبانة مكونة من (30) فقرة موزعة بالتساوي على متغيرات الدراسة (الضغوط الاجتماعية، الضغوط النفسية، زيادة معدلات الجريمة الأسرية) بعد أن تم التحقق من صدقها وثباتها، وتم تطبيقها على عينة مكونة من (350) فرد من العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية تم اختيارهم بالطريقة الغرضية الميسرة.

كشف النتائج بأن مستوى الضغوط الاجتماعية والضغوط النفسية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية جاء مرتفعًا، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغوط الاجتماعية والنفسية تعزى لمتغيرات الجنس والحالة الاجتماعية ومكان العمل، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغوط الاجتماعية تعزى لمتغير المستوى الثقافي، وعدم وجود فروق ذات دلالة في مستوى الضغوط النفسية تعزى لمتغير المستوى الثقافي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغوط الاجتماعية تعزى لمتغير العمر، حيث كانت الفروق بين المتوسطات غير دالة احصائيًا، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغوط النفسية تعزى لمتغير العمر لصالح العمر أقل من 30 سنة مقارنة بالعمر من 30–40 سنة و أكثر من 40 سنة، ووجود دور الضغوط الاجتماعية والضغوط النفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إطلاق برامج توعية مجتمعية متخصصة تركز على مفهوم الجريمة الأسرية، وأشكالها، ومؤشراتها المبكرة، وآثارها القانونية والاجتماعية، بما يسهم في رفع الوعي المجتمعي والحد من السلوكيات الأسرية العنيفة.

الكلمات المفتاحية: الضغوط الاجتماعية، الضغوط النفسية، الجريمة الأسرية.

المقدمة

تُعد الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى التي يتشكل في إطارها وعي الفرد وسلوكه وقيمه، وتمثل في الوقت ذاته الإطار الرئيس لتحقيق الأمن النفسي والاجتماعي لأفرادها، غير أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتسارعة التي يشهدها المجتمع المعاصر أسهمت في زيادة حجم الأعباء الواقعة على الأسرة، الأمر الذي انعكس على طبيعة العلاقات بين أفرادها، وأدى في بعض الحالات إلى بروز أنماط من التوتر والصراع والعنف داخل البناء الأسري.

وتشير الجريمة الأسرية إلى الأفعال أو السلوكيات المخالفة للقانون والقيم الاجتماعية التي تقع داخل نطاق الأسرة، وتتخذ صوراً متعددة؛ منها العنف الجسدي أو النفسي أو اللفظي أو الاقتصادي، وقد تمتد في بعض الحالات إلى جرائم أشد خطورة تهدد حياة أفراد الأسرة وأمنهم، ويرتبط حدوث هذه الجرائم بمجموعة من العوامل المتداخلة، من أبرزها الضغوط الاجتماعية والنفسية التي تؤثر في قدرة الأفراد على التكيف وضبط الانفعالات والتعامل مع الخلافات الأسرية بصورة سليمة (عجابي، 2022).

وتؤثر البيئة الاجتماعية المحيطة بالأسرة في تشكيل أنماط التفاعل بين أفرادها؛ إذ قد تسهم بعض العادات والتقاليد، وضعف شبكات الدعم الاجتماعي، وتراجع آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي، في زيادة حدة التوترات داخل الأسرة. كما أن التوقعات الاجتماعية المرتبطة بالأدوار الأسرية، ولا سيما في ظل البطالة أو انخفاض الدخل أو ضعف فرص المشاركة الاجتماعية، قد تولد مشاعر عجز وإحباط تنعكس على العلاقات الأسرية وتزيد احتمالية السلوك العنيف (حسين وخلف، 2016).

كما ترتبط الضغوط النفسية بقدرة الفرد على التعامل مع المواقف الضاغطة داخل الأسرة؛ فالقلق المستمر، والاكتئاب، والإحباط، وضعف التحكم بالانفعالات، كلها عوامل قد تؤدي إلى تراجع القدرة على الحوار وحل النزاعات، وتزيد من احتمالية تحول الخلافات اليومية إلى ممارسات عنيفة أو جرائم أسرية. ويرى بيرشتولد–ستيفان وآخرون (Perchtold-Stefan et al., 2025) أن تراكم الضغوط النفسية والاجتماعية يضعف التوازن النفسي والاجتماعي للفرد، ويزيد احتمالية الاستجابات العدوانية في المواقف الضاغطة.

ومن منظور نظري، تفسر نظرية التفكك الاجتماعي الجريمة الأسرية بوصفها انعكاساً لضعف الروابط الاجتماعية وتراجع فاعلية مؤسسات التنشئة والضبط الاجتماعي، في حين تؤكد

نظرية الضغوط العامة أن تراكم الإحباطات وفقدان الموارد والدعم قد يدفع الأفراد إلى أنماط سلوكية منحرفة أو عنيفة. وبناءً على ذلك، فإن فهم العلاقة بين الضغوط الاجتماعية والنفسية والجريمة الأسرية يمثل مدخلاً مهماً لتطوير سياسات وقائية وبرامج تدخل أكثر فاعلية.

وفي ضوء ما سبق، جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى دور الضغوط الاجتماعية والنفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية، بوصفهم من الفئات المهنية الأكثر اتصالاً بالحالات الأسرية محل الدراسة والأقدر على تقديم تقديرات ميدانية لطبيعة هذه الظاهرة ومحدداتها.

مشكلة الدراسة

تشهد الأسرة الأردنية، شأنها شأن غيرها من الأسر في المجتمعات المعاصرة، جملة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤثر في استقرارها ووظائفها الأساسية. فقد أسهم ارتفاع تكاليف المعيشة، وزيادة معدلات البطالة، واتساع أنماط التحضر، وتغير أشكال الدعم الأسري التقليدي، في زيادة الضغوط الواقعة على الأفراد والأسر، الأمر الذي قد ينعكس على طبيعة العلاقات الأسرية ويزيد من احتمالية نشوء النزاعات داخلها.

وتشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية إلى استمرار حضور عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الضاغطة، مثل البطالة والفقر والتحولات السكانية والحضرية، وهي مؤشرات قد لا تؤدي إلى الجريمة الأسرية بصورة مباشرة، لكنها قد تسهم في خلق بيئة أسرية واجتماعية أكثر قابلية للتوتر والصراع، خاصة عندما تترافق مع ضعف الوعي بالصحة النفسية وغياب خدمات الإرشاد والدعم الاجتماعي.

وتتزايد خطورة الجريمة الأسرية نظراً لوقوعها داخل المجال الخاص للأسرة، الأمر الذي قد يجعل اكتشافها أو الإبلاغ عنها أكثر صعوبة بسبب الخوف من الوصم الاجتماعي أو تفكك الأسرة أو غياب الثقة بجدوى طلب المساعدة. ومن ثم فإن التعامل مع هذه الظاهرة يتطلب فهماً علمياً للعوامل الاجتماعية والنفسية المؤدية إليها، بعيداً عن الخطاب الوعظي أو التعميمات غير المستندة إلى بيانات ميدانية.

وقد أظهرت دراسات سابقة أن التفكك الأسري، والعنف داخل الأسرة، والفقر، والبطالة، وضعف الضبط الاجتماعي، والضغوط النفسية، تُعد من العوامل المرتبطة بزيادة احتمالية السلوك

الإجرامي داخل الأسرة أو خارجها؛ فقد بينت دراسة خالد (2021) أن التفكك الأسري وما يصاحبه من نزاعات وفقر وضعف في التنشئة قد يدفع بعض الأفراد نحو سلوكيات إجرامية، كما توصلت دراسة دباغي وآخرين (Dabaghi et al., 2023) إلى وجود علاقة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي وأنماط متعددة من العنف المنزلي ضد النساء.

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى الكشف عن دور الضغوط الاجتماعية والنفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية، بما يساعد في بناء فهم تطبيقي يستند إلى خبرة العاملين الميدانية، ويدعم جهود الوقاية والتدخل المؤسسي في هذا المجال.

أسئلة الدراسة

ستحاول الدراسة الحالية الإجابة عن السؤال الرئيس المتمثل بـ:

- ما دور الضغوط الاجتماعية والنفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية؟ من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:
- ما مستوى الضغوط الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية؟
- ما مستوى الضغوط النفسية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الضغوط الاجتماعية والنفسية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية تعزى لمتغير (الجنس، الحالة الاجتماعية، المستوى الثقافي، مكان العمل، والعمر)؟
- ما دور الضغوط الاجتماعية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية؟
- ما دور الضغوط النفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية؟

أهمية الدراسة

تكمُن أهمية هذه البحث في تناولها لموضوع مهم من موضوعات الدراسات المتعلقة بعلم الجريمة وهو دور الضغوط الاجتماعية والنفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر

العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية، ويمكن بيان ذلك من خلال الأهميتين العلمية والعملية وعلى النحو التالي:

أولاً: الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تناولها موضوعاً يتصل بعلم الجريمة وعلم الاجتماع الأسري، وذلك من خلال تحليل دور الضغوط الاجتماعية والنفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية في السياق الأردني. وتسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالجريمة الأسرية، وتقديم إطار كمي يوضح طبيعة العلاقة بين الضغوط الاجتماعية والنفسية من جهة، ومعدلات الجريمة الأسرية من جهة أخرى، كما تفتح المجال أمام الباحثين لإجراء دراسات لاحقة تتناول متغيرات وسيطة أو مفسرة إضافية.

ثانياً: الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في إمكانية توظيف نتائجها في تطوير برامج توعية وإرشاد أسري ونفسي تستند إلى عوامل الخطر التي كشفت عنها النتائج، ولا سيما ضعف الوعي الاجتماعي والصحي النفسي، وضعف شبكات الدعم، والضغوط النفسية المتراكمة. كما يمكن أن تساعد النتائج الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في تصميم تدخلات وقائية أكثر تحديداً، وتطوير برامج تدريب للعاملين في إدارة حماية الأسرة بما يتناسب مع طبيعة الضغوط المؤثرة في الجريمة الأسرية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية التعرف إلى:

- دور الضغوط الاجتماعية والنفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية.
- مستوى الضغوط الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية.
- مستوى الضغوط النفسية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية.
- الفروق الإحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الضغوط الاجتماعية والنفسية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية تعزى لمتغير (الجنس، الحالة الاجتماعية، المستوى الثقافي، مكان العمل، والعمر).

- دور الضغوط الاجتماعية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية.
- دور الضغوط النفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية.

التعريفات المفاهيمية والإجرائية

الضغوط الاجتماعية: عرفها ليلة (2015، 27) بأنها التأثيرات التي تمارسها البيئة الاجتماعية على الأفراد، مما يؤدي إلى شعورهم بالتوتر أو الضغط نتيجة توقعات أو مطالب المجتمع أو الجماعات المحيطة بهم.

الضغوط النفسية: عرفتها خليفة (2024، 44) بأنها ظاهرة اجتماعية تؤثر على الأفراد بطرق مختلفة بناءً على طبيعة المجتمع الذي يعيشون فيه.

حدود الدراسة

1. الحدودُ المكانيَّةُ: اقتصرت هذه الدّراسة على حدود المملكة الأردنية الهاشمية.
2. الحدودُ الزمانيَّةُ: امتدت هذه الدّراسة خلال العام الدراسي 2025–2026
3. الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدّراسة على العاملين في إدارة حماية الأسرة التابعة لمديرية الأمن العام.
4. الحدودُ الموضوعيَّةُ: اقتصرت هذه الدّراسة على تناول المُتغيّرات الآتية (الضغوط الاجتماعية والنفسية، والجريمة الأسرية).

الدراسات السابقة

1. **<u>الدراسات المحلية</u>**

أجرى السليحات (2022) دراسة بعنوان " أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكمين في مراكز الإصلاح والتأهيل: مركز إصلاح وتأهيل الجويدة أنموذجا" هدفت التعرف إلى أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الدافعة إلى ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مركز إصلاح وتأهيل الجويدة، كما هدفت الدراسة إلى معرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية من

وجهات نظر عينة الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف خصائصهم الديموغرافية والأسرية. اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على منهج المسح الاجتماعي بالعينة لجمع البيانات وتحليلها ووصفها واستخلاص النتائج للإجابة عن أسئلة الدراسة، واستخدام أداة الاستبيان والتي تم التأكد من صدقها وثباتها، وتكون مجتمع الدراسة المستهدف من المحكومين الذكور بجرائم السرقة في مركز إصلاح وتأهيل الجويدة في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغ عددهم الإجمالي خلال فترة التطبيق نحو (640) محكوما وتكونت عينة الدراسة من (130) نزيل محكوم بجريمة السرقة يمثلون ما نسبته 20.3% من الحجم الإجمالي لمجتمع الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن المستوى العام لأثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني جاءت في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية وبمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.795)، وبينت الدراسة أن المستوى العام لأثر المتغيرات الاجتماعية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني جاء في الترتيب الثاني وبمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.602)، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، والتي تعزى لاختلاف المتغيرات (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري للأسرة).

كما أجرى الدراوشة والمواجدة (2017) دراسة بعنوان " أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية" هدفت التعرف إلى أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، وقد تم استخدام عينة عشوائية بسيطة كأسلوب لتحديد عينة الدراسة، وبلغت العينة (433) مبحوثا، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود أثر للمتغيرات الاجتماعية في ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني جاء في المرتبة الأولى التفكك الأسري حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.30) وانحراف معياري (7.69)، ويليه في المرتبة الثانية ضعف الوازع الديني حيث بلغ المتوسط الحسابي(4.29) وانحراف معياري (7.03)، ثم يليه في المرتبة الثالثة ضعف وسائل الضبط الاجتماعي حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.28) وانحراف معياري (6.45). وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر للمتغيرات الاجتماعية

على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، والتي تعزى لاختلاف المتغيرات (النوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، الوظيفة).

وقد هدفت دراسة الصرايرة (2016) بعنوان " دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية في ارتكاب النساء للجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين في محافظة الكرك" إلى التعرف على دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية في ارتكاب النساء للجريمة في المجتمع الأردني، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين آراء القضاة والمحامين فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية في ارتكاب النساء للجريمة، باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية. ولتحقيق أهداف الدراسة؛ تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي، واستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة التي تم اختيارها بطريقة عشوائية من القضاة والمحامين العاملين في محافظة الكرك، وتم تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، واختبار تحليل التباين الأحادي، واختبار "ت" للعينات المستقلة، واختبار شافيه للمقارنات البعدية. أظهرت نتائج الدراسة أن دور العوامل الاجتماعية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل النفسية في ارتكاب جرائم النساء في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة جاء بمستويات مرتفعة، حيث بلغ الوسط الحسابي لدور العوامل الاجتماعية في ارتكاب جرائم النساء 3.958، وبدرجة مرتفعة، وللعوامل الاقتصادية 3.857، وبدرجة مرتفعة، وللعوامل النفسية 3.915، وبدرجة مرتفعة. وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية لارتكاب النساء للجريمة في المجتمع الأردني، والتي تعود إلى اختلاف متغير طبيعة العمل، في حين كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور العوامل النفسية المؤدية لارتكاب النساء للجريمة في المجتمع الأردني، والتي تعود إلى اختلاف طبيعة العمل.

في حين أجرت الشمايلة (2016) دراسة بعنوان "البطالة وعلاقتها بالجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل" هدفت التعرف إلى العلاقة بين البطالة وعلاقتها بالجريمة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني حيث تكونت عينة الدراسة من (250) نزيلا وبلغ عدد الاستبانات الراجعة (200) من أصل (250).

ومن أجل ذلك تم تطوير استبانة تتكون من مقياس العلاقة بين البطالة والجريمة وقد توصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج ومنها وجود علاقة بين البطالة بشكل عام والجريمة وفقا لاتجاهات العاطلين عن العمل من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التالية: العمر، والدخل، والمستوى التعليمي، ومكان السكن، ونوع الجريمة وفقاً لاتجاهات العاطلين عن العمل من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل.

2. **الدراسات العربية**

هدفت دراسة صوالح وبقادير (2023) بعنوان " مستوى ضغوط الحياة الأسرية للعمال المهنيين بجامعة قاصدي مرباح ورقلة" إلى معرفة مستوى ضغوط الحياة الأسرية للعمال المهنيين بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، وكذا درجة اتجاههم نحو ارتكاب الجريمة، ومعرفة الفروق في مستوى ضغوط الحياة الأسرية لأفراد العينة باختلاف الحالة العائلية وتم استخدام المنهج الوصفي حيث تكونت عينة الدراسة من (198) عاملا مهنيا اختيروا بطريقة عشوائية وطبق عليهم استبيان ضغوط الحياة الأسرية لأماني عبد المقصود بعد تعديله واستبيان الاتجاه نحو ارتكاب الجريمة الذي أعد من طرف الباحثين وذلك بعد دراسة خصائصهما السيكومترية، وبعد معالجة البيانات أظهرت نتائج التحليل إلـــى: –أن مستوى ضغوط الحياة الأسرية لدى العينة منخفض، وأن درجة اتجاههم نحو ارتكاب الجريمة مرتفعة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ضغوط الحياة الأسرية لدى عينة الدراسة باختلاف الحالة العائلية.

وقد أجرى خالد (2021) دراسة بعنوان " دور التفكك الأسري في ارتكاب بعض الجرائم بالمجتمع المصري: دراسة سوسيولوجية" حاولت ربط الجريمة بالتفكك الأسري؛ باعتبار أن الأسرة المسؤول الأول عن نمو شخصية أبنائها، فإما أن تجعلها سوية وإما منحرفة تنغمس في الجريمة. وقد تم الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات وعينة عشوائية من الأسر المتفككة، وكشفت النتائج أن التفكك الأسري مشكلة اجتماعية ناتجة عن تصدع العلاقات الاجتماعية كالشجار والنزاع والعنف والطلاق والفقر الذي يحدث داخل الأسرة، مما تؤدي لضعف الدور في تنشئة الأبناء بالطريقة الصحيحة والخروج عن المعايير التي يحددها البناء الأسري، والتي قد تدفع بأفراد الأسرة نحو ارتكاب سلوك إجرامي يضر بأفراده والمجتمع ككل.

3. **الدراسات الأجنبية**

أجرى اتري وسنغ (Atrey, & Singh, 2024) دراسة بعنوان " أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الجنوح الشبابي: دراسة استكشافية في راجستان" هدفت التعرف إلى أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الجنوح الشبابي: دراسة استكشافية في راجستان، حيث اتبعت الدراسة المنهج النوعي من خلال جمع البيانات من خلال إجراء المقابلات النوعية وتحليل البيانات الكمية من عينة مكونة 250 مستجيباً في مدينة راجستان، بما في ذلك الأحداث وأولياء الأمور وضباط الشرطة والمحامين. كشفت النتائج عن علاقة كبيرة بين انخفاض دخل الأسرة ومستويات التعليم الأبوي وسلوك الجنوح. يساهم عدم الوعي وتنفيذ السياسات الحكومية التي تعالج الفجوات الاجتماعية الاقتصادية أيضاً في استمرار معدلات الجنوح، وكذلك وجود ارتباط بين نقص التوجيه بارتفاع معدلات الجنوح..

كما أجرى دباغي وآخرون (Dabaghi, et al. 2023) دراسة بعنوان "العلاقة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والعنف المنزلي ضد المرأة في أصفهان" هدفت إلى التعرف على العلاقة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والعنف المنزلي ضد المرأة في أصفهان، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (427) امرأة متزوجة تمت إحالتهن إلى مراكز صحية شاملة في مدينة أصفهان في إيران، وتم استخدم استبيان عن العنف المنزلي ومؤشر الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط عمر النساء في هذه الدراسة (21–33) عامًا، وعمل 37% منهن، وكانت (63) منهن ربات منزل. استنادًا إلى طريقة تحليل الفئات الكامنة، تم تصنيف النساء إلى مجموعتين: مجموعة ذات حالة اجتماعية واقتصادية عالية ومجموعة ذات حالة اجتماعية واقتصادية منخفضة. أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية وأنواع مختلفة من العنف ضد النساء، بما في ذلك العنف البدني الخفيف، والعنف العاطفي، والعنف اللفظي، والعنف الجنسي.

وكذلك أجرى لوبونت وآخرون (Lobonţ, et al, 2017) دراسة بعنوان "أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على معدلات الجريمة في رومانيا" هدفت إلى تقديم أدلة تجريبية وزيادة الوعي بالعلاقة بين الجريمة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية في رومانيا خلال الفترة 1990–2014، بناء على إحصائيات لاختبار نظرية الاندماج المشترك والعلاقات السببية على وجه التحديد، يهدف التحليل المقترح إلى التعرف على تعقيد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على الأفراد وتوضيح الطرق التي يمثل بها إفساد المجتمع الحديث مظهرا من مظاهر الآليات الاقتصادية

المنفذة. باستخدام البيانات المتعلقة بالدخل والبطالة والتضخم وعدم المساواة والتنمية والتعليم والكثافة السكانية كعوامل اجتماعية واقتصادية وكذلك بيانات الجريمة مقسمة حسب المنطقة والنوع، تدعم المقالة فرضية السببية الدلالية بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجريمة، ويمكن النظر في اتجاهين للكشف عن النتيجة العامة للتحليل المقترح: الأول هو أن زيادة عدم المساواة في الدخل لها تأثير قوي وقوي فيما يتعلق بارتفاع معدلات الجريمة، والثاني يكشف أن مكان الإقامة ضروري، حيث أن التكتل الحضري هو عامل مولد للجريمة.

تعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من عرض الدراسات السابقة بأنها تناولت الجريمة من زوايا اجتماعية واقتصادية ونفسية متعددة، وركز بعضها على جرائم محددة كالسرقة والقتل والعنف المنزلي، في حين تناولت دراسات أخرى التفكك الأسري أو الجنوح أو العوامل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالجريمة.

وتتميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسات بتركيزها المباشر على دور الضغوط الاجتماعية والنفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية، وهي فئة مهنية تمتلك خبرة ميدانية مباشرة في التعامل مع هذه القضايا، كما تجمع الدراسة بين قياس مستوى الضغوط وتحليل دورها التنبؤي في الجريمة الأسرية.

منهجية البحث

استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، بوصفه المنهج الأنسب للدراسات التي تهدف إلى وصف اتجاهات أفراد العينة وتحليل تصوراتهم حول ظاهرة اجتماعية محددة، وذلك من خلال جمع البيانات ميدانياً باستخدام الاستبانة وتحليلها إحصائياً للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار دلالة الفروق والعلاقات بين متغيراتها.

مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة من جميع المرتبات العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية والبالغ عددهم نحو (3500) فرد من كلا الجنسين، وتم اختيار عينة غير احتمالية بالطريقة الغرضية الميسرة مكونة من (350) فرداً من العاملين المتاحين في إدارة حماية الأسرة الأردنية، وذلك نظراً لطبيعة مجتمع الدراسة وخصوصية عمل أفراده وصعوبة الوصول إلى جميع العاملين وفق شروط العينة

الاحتمالية، والجدول رقم (1) يبين ذلك.

الجدول (1): توزع أفراد عينة الدراسة حسب المنطقة الجغرافية والرتبة الأكاديمية والجنس وسنوات الخبرة

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	231	66.0
	أنثى	119	34.0
الحالة الاجتماعية	أعزب	135	38.6
	متزوج	188	53.7
	مطلق أو ارمل	27	7.7
المستوى الثقافي	ثانوي فأقل	82	23.4
	دبلوم	72	20.6
	بكالوريوس	160	45.7
	دراسات عليا	36	10.3
مكان العمل	الوسط	127	36.3
	الشمال	45	12.9
	الجنوب	29	8.3
	العاصمة	131	37.4
	البادية	18	5.1
العمر	أقل من 30 سنة	140	40.0
	من 30-40 سنة	174	49.7
	أكثر من 40 سنة	36	10.3
المجموع		350	100.0

أداة الدراسة

قام الباحثان بتطوير استبانة لقياس دور الضغوط الاجتماعية والنفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية، وذلك بعد مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة، ومنها دراسة السليحات (2022)، ودراسة الصرايرة (2016)، ودراسة صوالح وبقادير (2023)، ودراسة دباغي وآخرين (Dabaghi et al., 2023)، إضافة إلى الإطار النظري المتعلق بالضغوط الاجتماعية والنفسية والجريمة الأسرية. وتكونت الاستبانة بصورتها الأولية من فقرات موزعة على ثلاثة أبعاد

هي: الضغوط الاجتماعية، الضغوط النفسية، وزيادة معدلات الجريمة الأسرية..

صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) من خلال عرضها على (9) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال علم الاجتماع وعلم الجريمة في الجامعات الأردنية كما هو مبين بالملحق (2) لبيان الرأي في صلاحية الاستبانة للتطبيق من حيث مدى ملاءمة الفقرات وصياغتها ومناسبتها لعينة الدراسة.

صدق البناء:

للتحقق من صدق المقياس تم حساب معامل ارتباط كل فقرة مع البعد والدرجة الكلية لأداة الدراسة، من خلال تطبيق أداة الدراسة على (30) من الطلبة الأيتام من خارج عينة الدراسة وداخل المجتمع، والجدول (2) يبين النتائج:

الجدول (2): معامل ارتباط الفقرة مع البعد والدرجة الكلّية لأداة الدراسة

الضغوط الاجتماعية			الضغوط النفسية			زيادة معدلات الجريمة الأسرية	
رقم الفقرة	الارتباط بالبعد	الارتباط بالكلي	رقم الفقرة	الارتباط بالبعد	الارتباط بالكلي	رقم الفقرة	الارتباط بالكلي
1	.642**	.554**	11	.694**	.635**	21	.730**
2	.661**	.528**	12	.686**	.599**	22	.758**
3	.691**	.625**	13	.737**	.647**	23	.758**
4	.641**	.575**	14	.731**	.641**	24	.768**
5	.735**	.662**	15	.785**	.721**	25	.790**
6	.639**	.581**	16	.687**	.584**	26	.747**
7	.653**	.642**	17	.769**	.726**	27	.795**
8	.662**	.513**	18	.729**	.661**	28	.780**
9	.673**	.628**	19	.757**	.691**	29	.776**
10	.701**	.625**	20	.729**	.701**	30	.703**
ارتباط البعد بأداة الدراسة		.883**	ارتباط البعد بأداة الدراسة		.905**		

*** دال احصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05) ** دال احصائيًا عند مستوى الدلالة (0.01)**

يبين الجدول (2) أن معاملات ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية تراوحت (.0513 –795.0)، وتراوحت معاملات ارتباط الفقرة مع البعد (.0639 – 790.0)، أما معاملات ارتباط البعد مع الدرجة الكلية وتراوحت (.0883 – 905.0)، وهي أعلى من (30) مما يدل على تمتع الفقرات بدلالات صدق مناسبة.

ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة وأبعادها من خلال استخراج ثبات الاتساق الداخلي بمعادلة كرونباخ الفا، والجدول (3) يبين معاملات ثبات أداة الدراسة.

الجدول (3): معاملات ثبات أداة الدراسة

الأبعاد	معامل الثبات
الضغوطات ككل	0.951
الضغوط الاجتماعية	0.862
الضغوط النفسية	0.903
زيادة معدلات الجريمة الأسرية	0.918

يبين الجدول (3) ان معاملات ثبات ابعاد الاستبانة تراوحت بين (0.862–0.918)، وهي معاملات ثبات أعلى من (0.60)، مما يدل على تمتع الاستبانة بثبات جيد، ويوضح الملحق (3) الاستبانة بصورتها النهائية.

تصحيح أداة الدراسة

تم اعتماد تدريج ليكرت الخماسي لتصحيح أداة الدراسة، حيث تم إعطاء الإجابة موافق بشدة (5 درجات)، موافق (4 درجات)، محايد (3 درجات)، غير موافق (درجتين)، غير موافق بشدة (درجة واحدة). وتم تقسيم درجات أداة الدراسة باستخدام المعادلة الآتية.

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى – الحد الأدنى}}{\text{عدد المستويات المفترضة}} = \frac{5-1}{3} = \frac{4}{3} = 1.33$$

وتم توزيع المتوسطات الحسابية على النحو الآتي:

المستوى المنخفض يتراوح ما بين (1–2.33).

المستوى المتوسط يتراوح ما بين (2.34-3.66).
المستوى المرتفع يتراوح ما بين (3.67-5).

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: نتائج الدراسة

نتائج السؤال الأول: ما مستوى الضغوط الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية؟

للإجابة عن السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الضغوط الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية، والجدول (4) يبين النتائج.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد الضغوط الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية

الرقم	الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
4	ضعف الوعي الاجتماعي يؤدي إلى انتشار الجريمة الأسرية.	1	4.42	0.684	مرتفع
1	ضعف الشبكات الداعمة للأسرة تزيد من حدة المشكلات الأسرية.	2	4.33	0.841	مرتفع
3	انتشار العنف بين أفراد المجتمع يسهم في زيادة الجريمة الأسرية.	3	4.33	0.777	مرتفع
5	النظرة السلبية تجاه طلب المساعدة تزيد من المشكلات داخل الأسرة.	4	4.25	0.839	مرتفع
7	انخفاض مهارات التكيف والتواصل داخل الأسرة يسهم في ارتكاب الجريمة الأسرية.	5	4.21	0.805	مرتفع
8	وجود الهيمنة الذكورية تزيد من احتمالية حدوث نزاعات أسرية عنيفة.	6	4.18	0.910	مرتفع
9	تسهم العزلة الاجتماعية في زيادة المشكلات الأسرية.	7	4.18	0.863	مرتفع
6	بنية المجتمع الاجتماعية تؤثر سلباً في زيادة المشكلات بين أفراد الأسرة.	8	4.15	0.851	مرتفع

الرقم	الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
10	وقوع الأسرة تحت وصم اجتماعي يزيد من ارتكاب الجريمة.	9	3.65	0.889	متوسط
2	الأعراف والتقاليد تلعب دوراً مباشراً في حدوث الجريمة الأسرية.	10	3.63	0.915	متوسط
مستوى الضغوط الاجتماعية			4.20	0.545	**مرتفع**

يتضح من الجدول (4) أن مستوى الضغوط الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية كان مرتفعًا حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.20)، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الضغوط الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية تراوحت ما بين (3.63–4.42)، وكانت الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة (4) "ضعف الوعي الاجتماعي يؤدي إلى انتشار الجريمة الأسرية" بمتوسط حسابي (4.42) بمستوى مرتفع، وكانت الفقرة التي حصلت على أقل متوسط حسابي هي الفقرة (2) "الأعراف والتقاليد تلعب دوراً مباشراً في حدوث الجريمة الأسرية" بمتوسط حسابي (3.63) بمستوى متوسط.

نتائج السؤال الثاني: ما مستوى الضغوط النفسية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية؟

للإجابة عن السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الضغوط النفسية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية، والجدول (5) يبين النتائج.

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مستوى الضغوط النفسية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية

الرقم	الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
1	نقص الوعي بأهمية الصحة النفسية يزيد من معدلات الجريمة الأسرية.	1	4.39	0.712	مرتفع
3	الضغوط النفسية بين أفراد الأسرة تساهم في زيادة احتمالية النزاعات الأسرية.	2	4.33	0.737	مرتفع
2	وجود اضطرابات نفسية لدى أحد أفراد الأسرة يزيد من المشكلات الأسرية.	3	4.31	0.661	مرتفع

الرقم	الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
6	يؤدي الغضب إلى فقدان السيطرة على العواطف والسلوكيات.	4	4.30	0.751	مرتفع
9	الشعور بالإحباط يزيد من انتشار المشكلات الأسرية.	5	4.27	0.764	مرتفع
8	يزيد عدم القدرة على التحكم بالانفعالات من التوتر في العلاقات الأسرية ويؤدي إلى الصراعات والانفصال.	6	4.25	0.736	مرتفع
5	القلق المستمر والضغط التراكمي يزيد من مستوى الجريمة الأسرية في المجتمع.	7	4.24	0.805	مرتفع
7	يزيد ضعف القدرة على إدارة المهام المنزلية من انتشار المشكلات الأسرية.	8	3.62	0.799	متوسط
10	تسهم الصدمات النفسية السابقة والتجارب الأليمة في ارتكاب الجريمة الأسرية.	9	3.65	0.791	متوسط
4	يسهم التفكير الزائد في المستقبل في زيادة المشكلات الأسرية.	10	2.32	0.843	منخفض
مستوى الضغوط النفسية			4.25	0.555	**مرتفع**

يتضح من الجدول (5) أن مستوى الضغوط النفسية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية كان مرتفعًا حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.25)، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مستوى الضغوط النفسية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية تراوحت ما بين (2.32–4.39)، وكانت الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة (1) " نقص الوعي بأهمية الصحة النفسية يزيد من معدلات الجريمة الأسرية " بمتوسط حسابي (4.39) بمستوى مرتفع، وكانت الفقرة التي حصلت على أقل متوسط حسابي هي الفقرة (4) "يسهم التفكير الزائد في المستقبل في زيادة المشكلات الأسرية " بمتوسط حسابي (2.32) بمستوى منخفض.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الضغوط الاجتماعية والنفسية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية تعزى لمتغير (الجنس، الحالة الاجتماعية، المستوى الثقافي، مكان العمل، والعمر)؟؟

للإجابة على السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الضغوط الاجتماعية والنفسية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية تعزى للجنس والحالة الاجتماعية والمستوى الثقافي ومكان العمل والعمر، والجدول (6) يبين النتائج.

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الضغوط الاجتماعية والنفسية تعزى لمتغيرات الجنس والحالة الاجتماعية والمستوى الثقافي ومكان العمل والعمر

المتغيرات			الضغوط الاجتماعية	الضغوط النفسية
الجنس	ذكر	المتوسط الحسابي	4.23	4.27
		الانحراف المعياري	0.58	0.56
	أنثى	المتوسط الحسابي	4.22	4.22
		الانحراف المعياري	0.53	0.56
الحالة الاجتماعية	أعزب	المتوسط الحسابي	4.23	4.37
		الانحراف المعياري	0.59	0.54
	متزوج	المتوسط الحسابي	4.22	4.19
		الانحراف المعياري	0.51	0.50
	مطلق أو أرمل	المتوسط الحسابي	4.23	4.16
		الانحراف المعياري	0.77	0.83
المستوى الثقافي	ثانوي فأقل	المتوسط الحسابي	4.27	4.33
		الانحراف المعياري	0.59	0.55
	دبلوم	المتوسط الحسابي	4.29	4.33
		الانحراف المعياري	0.50	0.56
	بكالوريوس	المتوسط الحسابي	4.16	4.17
		الانحراف المعياري	0.60	0.56
	دراسات عليا	المتوسط الحسابي	4.25	4.28
		الانحراف المعياري	0.46	0.48

المتغيرات			الضغوط الاجتماعية	الضغوط النفسية
مكان العمل	الوسط	المتوسط الحسابي	4.18	4.24
		الانحراف المعياري	0.59	0.58
	الشمال	المتوسط الحسابي	4.12	4.16
		الانحراف المعياري	0.51	0.50
	الجنوب	المتوسط الحسابي	4.17	4.14
		الانحراف المعياري	0.72	0.69
	العاصمة	المتوسط الحسابي	4.31	4.31
		الانحراف المعياري	0.52	0.51
	البادية	المتوسط الحسابي	4.28	4.29
		الانحراف المعياري	0.49	0.55
العمر	أقل من 30 سنة	المتوسط الحسابي	4.31	4.38
		الانحراف المعياري	0.58	0.51
	من 30–40 سنة	المتوسط الحسابي	4.16	4.19
		الانحراف المعياري	0.55	0.55
	أكثر من 40 سنة	المتوسط الحسابي	4.19	4.06
		الانحراف المعياري	0.58	0.63

يبين الجدول (6) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لمستوى الضغوط الاجتماعية والنفسية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية تعزى لمتغيرات الجنس والحالة الاجتماعية والمستوى الثقافي ومكان العمل والعمر، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق الظاهرية ذات دلالة إحصائية تم استخدام تحليل التباين المتعدد (MANOVA)، والجدول (7) يبين النتائج.

الجدول (7): تحليل التباين المتعدد (MANOVA) للفروق في مستوى الضغوط الاجتماعية والنفسية تعزى لمتغيرات الجنس والحالة الاجتماعية والمستوى الثقافي ومكان العمل والعمر

مصدر التباين	الابعاد	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	حجم الأثر
الجنس	الضغوط الاجتماعية	0.019	1	0.019	0.060	0.807	0.000
	الضغوط النفسية	0.119	1	0.119	0.408	0.523	0.001
الحالة الاجتماعية	الضغوط الاجتماعية	0.364	2	0.182	0.576	0.563	0.003
	الضغوط النفسية	1.138	2	0.569	1.947	0.144	0.011
المستوى الثقافي	الضغوط الاجتماعية	0.679	3	0.226	0.716	0.543	0.006
	الضغوط النفسية	2.995	3	0.998	3.415	0.018	0.030
مكان العمل	الضغوط الاجتماعية	1.284	4	0.321	1.016	0.399	0.012
	الضغوط النفسية	0.707	4	0.177	0.605	0.659	0.007
العمر	الضغوط الاجتماعية	2.143	2	1.072	3.390	0.035	0.020
	الضغوط النفسية	2.061	2	1.030	3.525	0.031	0.020
الخطأ	الضغوط الاجتماعية	106.533	337	0.316			
	الضغوط النفسية	98.511	337	0.292			
الكلي	الضغوط الاجتماعية	111.298	349				
	الضغوط النفسية	107.671	349				

يبين الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في مستوى الضغوط الاجتماعية والنفسية تعزى لمتغيرات الجنس والحالة الاجتماعية ومكان العمل، حيث كانت قيم ف غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في مستوى الضغوط الاجتماعية تعزى لمتغير المستوى الثقافي، حيث كانت قيم ف غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في مستوى الضغوط النفسية تعزى لمتغير المستوى الثقافي، حيث كانت قيمة ف دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد لصالح من كانت هذه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية والجدول (8) يبين النتائج.

ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في مستوى الضغوط الاجتماعية والنفسية تعزى لمتغير العمر، حيث كانت قيمة ف دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد لصالح من كانت هذه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية والجدول (8) يبين النتائج.

الجدول (8): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية للفروق في مستوى الضغوط الاجتماعية والنفسية تعزى لمتغيري المستوى الثقافي والعمر

المتغير المستقل	المتغير التابع	مستويات المتغير المستقل		الفرق بين المتوسطات	مستوى الدلالة
المستوى الثقافي	الضغوط النفسية	ثانوي فأقل	دبلوم	-0.00	1.000
			بكالوريوس	0.16	0.185
			دراسات عليا	0.05	0.962
		دبلوم	بكالوريوس	0.16	0.211
			دراسات عليا	0.05	0.961
		بكالوريوس	دراسات عليا	-0.10	0.781
العمر	الضغوط الاجتماعية	أقل من 30 سنة	من 30-40 سنة	0.15	0.058
			أكثر من 40 سنة	0.12	0.499
		من 30-40 سنة	أكثر من 40 سنة	-0.03	0.961
العمر	الضغوط النفسية	أقل من 30 سنة	من 30-40 سنة	0.19*	0.007
			أكثر من 40 سنة	0.32*	0.006
		من 30-40 سنة	أكثر من 40 سنة	0.13	0.401

*** دال احصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05)**

يبين الجدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في مستوى الضغوط النفسية تعزى لمتغير المستوى الثقافي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في مستوى الضغوط الاجتماعية تعزى لمتغير العمر، حيث كانت الفروق بين المتوسطات غير دالة احصائيًا.

ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في مستوى الضغوط النفسية تعزى لمتغير العمر لصالح العمر أقل من 30 سنة مقارنة بالعمر من 30-40 سنة و أكثر من

40 سنة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما دور الضغوط الاجتماعية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحديد دور الضغوط الاجتماعية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية، والجدول (9) يبين النتائج.

الجدول (9): تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحديد دور الضغوط الاجتماعية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية

المتغير	ملخص النموذج		تحليل التباين		جدول المعاملات		
	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F	مستوى الدلالة	Beta	t	مستوى الدلالة
الضغوط الاجتماعية	0.639	0.409	240.608	0.000	0.639	15.512	.000

يشير الجدول (9) إلى وجود دور الضغوط الاجتماعية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية، ويظهر ذلك من خلال قيمة ف (240.608)، وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوى دلالة (α=0.05)، وقد بلغت نسبة التفسير (40.9%)، وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.639)، وكانت قيم بيتا إيجابية مما يدل على وجود علاقة طردية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما دور الضغوط النفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحديد دور الضغوط النفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية، والجدول (10) يبين النتائج.

الجدول (10): تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحديد دور الضغوط النفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية

المتغير	ملخص النموذج		تحليل التباين		جدول المعاملات		
	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F	مستوى الدلالة	Beta	t	مستوى الدلالة
الضغوط النفسية	0.703	0.494	339.706	0.000	0.703	18.431	.000

يشير الجدول (10) إلى وجود دور الضغوط النفسية في زيادة معدلات الجريمة الأسرية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية، ويظهر ذلك من خلال قيمة ف (339.706)، وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوى دلالة (α=0.05)، وقد بلغت نسبة التفسير (49.4%)، وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.703)، وكانت قيم بيتا إيجابية مما يدل على وجود علاقة طردية.

ثانياً: مناقشة النتائج

مناقشة نتائج السؤال الأول

كشفت نتائج الدراسة أن مستوى الضغوط الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية جاء مرتفعاً، الأمر الذي يشير إلى إدراك أفراد العينة لأهمية العوامل الاجتماعية في تفسير المشكلات الأسرية والجريمة داخل الأسرة، ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء ما تشهده الأسرة من تغيرات في أنماط الدعم الاجتماعي والعلاقات الأسرية وآليات الضبط غير الرسمي، دون أن يعني ذلك تعميم الظاهرة على جميع الأسر أو المناطق بالدرجة ذاتها..

وقد احتلت فقرة "ضعف الوعي الاجتماعي يؤدي إلى انتشار الجريمة الأسرية" المرتبة الأولى، وهو ما يعكس إدراكاً واضحاً لدى المختصين بأن غياب الوعي المجتمعي بطبيعة الجريمة الأسرية وأسبابها وآليات الوقاية منها يُشكّل عاملاً محورياً في استمرار هذه الظاهرة، فضلاً عن ذلك، جاءت فقرة "ضعف الشبكات الداعمة للأسرة تزيد من حدة المشكلات الأسرية" في المرتبة الثانية بمتوسط (4.33)، مما يُشير إلى أن انهيار شبكات الدعم الاجتماعي غير الرسمي كالأسرة الممتدة والجيران والمجتمع المحلي يُفضي إلى عزل الأسرة النووية وتركها في مواجهة ضغوطها دون سند كافٍ.

وفي السياق ذاته، احتلت فقرة "انتشار العنف بين أفراد المجتمع يسهم في زيادة الجريمة الأسرية" المرتبة، وهو ما يتوافق مع ما توصّلت إليه دراسة الدراوشة والمواجدة (2017) من أن التفكك الأسري وضعف الوازع الديني وضعف وسائل الضبط الاجتماعي تمثّل المحددات الأولى للجريمة في المجتمع الأردني، حيث يُعدّ انتشار العنف في المجتمع أحد أبرز مظاهر التفكك الاجتماعي. كما تتقاطع هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة لوبونت وآخرون (Lobont, et al, 2017) التي أثبتت وجود علاقة سببية دالة بين العوامل الاجتماعية ومعدلات الجريمة في رومانيا، مؤكدةً أن التكتل الحضري وتفاوت الدخل يُعدّان من أبرز المولّدات البنيوية للجريمة.

أما فيما يتعلق بفقرة "النظرة السلبية تجاه طلب المساعدة تزيد من المشكلات داخل الأسرة" التي جاءت في المرتبة الرابعة، فتُجسّد ظاهرة الوصم الاجتماعي المرتبط بالإفصاح عن المشكلات الأسرية، وهي ظاهرة موثّقة في السياق الأردني والعربي على حدٍّ سواء. وقد أشارت دراسة الصرايرة (2016) إلى أن العوامل الاجتماعية تحتل مكانة مرتفعة في عزو جرائم النساء في المجتمع الأردني، مما يُعزّز الاستنتاج بأن الأعراف الاجتماعية الضاغطة تُقيّد قدرة الأفراد على الاستغاثة والإفصاح عن معاناتهم.

وفيما يتعلق بالفقرتين اللتين حصلتا على أدنى المتوسطات، وهما "وقوع الأسرة تحت وصم اجتماعي يزيد من ارتكاب الجريمة و"الأعراف والتقاليد تؤدي دوراً مباشراً في حدوث الجريمة الأسرية" بمستوى متوسط، ويمكن عزو ذلك بأن المختصين يُدركون أن الوصم الاجتماعي والأعراف التقليدية تمثّل عوامل مساهِمة لا محدِّدة مباشرة للجريمة الأسرية، وأن تأثيرها يتوسّط عوامل أخرى أكثر مباشرةً كالوعي والدعم الاجتماعي.

مناقشة نتائج السؤال الثاني

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الضغوط النفسية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة الأردنية جاء مرتفعاً أيضاً، وهو مستوى يفوق قليلاً مستوى الضغوط الاجتماعية، مما يُلمح إلى أن الأبعاد النفسية تحتل ثقلاً تفسيرياً أعلى في نظر المختصين الميدانيين، ووجود تباين واسع في تقدير المختصين لمختلف المحددات النفسية.

وقد تصدّرت فقرة "نقص الوعي بأهمية الصحة النفسية يزيد من معدلات الجريمة الأسرية" المرتبة الأولى، وهو ما يُعكس أهمية الثقافة النفسية في الوقاية من الجريمة الأسرية. وتتوافق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة صوالح وبقادير (2023) التي أثبتت أن درجة الاتجاه نحو

ارتكاب الجريمة مرتفعة في أوساط العمال المهنيين رغم انخفاض مستوى ضغوط الحياة الأسرية الموضوعية، مما يُشير إلى أن الإدراك الذاتي للضغوط وضعف الوعي النفسي يُمثّلان متغيرَين وسيطَين بالغَي الأهمية.

وجاءت فقرة "الضغوط النفسية بين أفراد الأسرة تساهم في زيادة احتمالية النزاعات الأسرية" في المرتبة الثانية، وفقرة "وجود اضطرابات نفسية لدى أحد أفراد الأسرة يزيد من المشكلات الأسرية" في المرتبة الثالثة، ويتسق هذان الاستنتاجان مع ما أثبتته دراسة دباغي وآخرون (Dabaghi, et al, 2023)من وجود علاقة معنوية بين الحالة الاجتماعية والعنف المنزلي بأشكاله المختلفة، حيث تُعدّ الضغوط النفسية المتراكمة أحد أبرز الوسائط التي تترجم الحرمان الاجتماعي إلى سلوك عنيف داخل الأسرة.

وتُعدّ نتيجة فقرة "يؤدي الغضب إلى فقدان السيطرة على العواطف والسلوكيات" والفقرة المرتبطة بها "يزيد عدم القدرة على التحكم بالانفعالات من التوتر في العلاقات الأسرية" من أكثر النتائج اتساقاً مع نظرية الإحباط–العدوان، التي تُرجع السلوك العدواني إلى تراكم حالات الإحباط غير المُعالَجة. وقد أكدت دراسة اتري وسينغ (Atrey & Singh, 2024) على أن ضعف التوجيه والإرشاد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع معدلات الجنوح، وهو ما يُعزّز أهمية برامج إدارة الانفعالات في الوقاية من الجريمة الأسرية.

في حيث، جاءت فقرة "يسهم التفكير الزائد في المستقبل في زيادة المشكلات الأسرية" بأدنى متوسط بمستوى منخفض، وهو استثناء لافت يستحق التأمل، ويمكن عزو هذه النتيجة بأن المختصين الميدانيين يُميّزون بين القلق المستقبلي الذي يُعدّ استجابةً تكيّفية في حدوده المعقولة وبين الضغوط الآنية والمتراكمة ذات الأثر المباشر والفوري على الديناميكيات الأسرية، كما يُشير انخفاض هذه الفقرة إلى أن المشكلات الأسرية في السياق الأردني تنشأ في الغالب من ضغوط حاضرة ومتراكمة لا من توقعات مستقبلية.

مناقشة نتائج السؤال الثالث

متغير الجنس والحالة الاجتماعية ومكان العمل

كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغوط الاجتماعية والنفسية تعزى لمتغيرات الجنس والحالة الاجتماعية ومكان العمل، ويُمكن عزو غياب الفروق المرتبطة بالجنس بأن العاملين في إدارة حماية الأسرة بصرف النظر عن جنسهم يتشاركون إطاراً مهنياً وتدريبياً

موحّداً يُنمّي لديهم رؤية متقاربة حول طبيعة الضغوط المؤدية إلى الجريمة الأسرية. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصّلت إليه دراسة الدراوشة والمواجدة (2017) التي أثبتت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير أثر المتغيرات الاجتماعية على الجريمة تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

أما عدم ظهور فروق مرتبطة بمكان العمل فيُشير إلى تقارب تقديرات العاملين في مواقع العمل المختلفة لطبيعة الضغوط المؤثرة في الجريمة الأسرية، وقد يرجع ذلك إلى تشابه طبيعة الحالات التي تتعامل معها إدارة حماية الأسرة وإلى وحدة الإطار المهني والإجرائي الذي يحكم عملها، مع الإقرار بإمكان اختلاف أشكال الضغوط وحدتها من منطقة إلى أخرى.

متغير المستوى التعليمي

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الضغوط الاجتماعية تعزى لمتغير المستوى الثقافي، بينما ظهرت فروق كلية في الضغوط النفسية لم تُظهر المقارنات البعدية تمركزها بوضوح بين فئتين محددتين، ويمكن تفسير ذلك بأن مستوى التعليم قد يؤثر في طريقة إدراك الأبعاد النفسية وتفسيرها، إلا أن طبيعة الخبرة المهنية المشتركة بين العاملين قد تحد من اتساع هذه الفروق، وهو ما يتوافق مع ما أشارت إليه دراسة السليحات (2022) من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير أثر المتغيرات الاجتماعية على الجريمة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

متغير العمر

وفيما يتعلق بمتغير العمر، فقد أظهرت النتائج فروقاً في مستوى الضغوط النفسية لصالح فئة أقل من 30 سنة. ويمكن تفسير ذلك بأن الفئات العمرية الأصغر قد تكون أكثر حساسية تجاه مفاهيم الصحة النفسية وإدارة الانفعالات بحكم حداثة التدريب أو القرب من الخطاب المهني المعاصر، في حين قد تسهم الخبرة الميدانية الأطول لدى الفئات الأكبر سناً في تكوين تقديرات أكثر تحفظاً تجاه أثر الضغوط النفسية. ويبقى هذا التفسير محكوماً بحدود بيانات الدراسة وطبيعة عينتها، وتتوافق هذه النتيجة جزئياً مع ما أشارت إليه دراسة السليحات (2022) من وجود فروق دالة تعزى لمتغير العمر في تقدير أثر المتغيرات الاجتماعية على الجريمة.

مناقشة نتائج السؤال الرابع

تُمثّل هذه النتيجة إضافةً علمية بالغة الأهمية في مجال علم الجريمة الأسري، حيث تُقدّم دليلاً كمياً على أن ما يزيد على ثُلث التباين في الجريمة الأسرية يمكن تفسيره بالضغوط الاجتماعية

وحدها. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصّلت إليه دراسة الصرايرة (2016) التي أثبتت أن دور العوامل الاجتماعية في ارتكاب جرائم النساء في المجتمع الأردني جاء بمستوى مرتفع، كما تتسق مع ما توصلت إليه دراسة الدراوشة والمواجدة (2017) من أن المتغيرات الاجتماعية، ولا سيما التفكك الأسري وضعف الضبط الاجتماعي تحتل المراتب الأولى في تفسير الجريمة في المجتمع الأردني.

وعلى الصعيد المقارن، تتوافق هذه النتيجة مع ما أثبتته دراسة اتري وسنغ (Atriy & Singh, 2024) من وجود علاقة كبيرة بين العوامل الاجتماعية وسلوك الجنوح، ومع ما توصّلت إليه دراسة لوبونت وآخرون (Lobon, et al, 2017) من وجود علاقة سببية دالة بين العوامل الاجتماعية ومعدلات الجريمة في رومانيا. كما تتقاطع مع ما أكده خالد (2021) من أن التفكك الأسري بوصفه أحد أبرز مظاهر الضغوط الاجتماعية يُشكّل بيئة خصبة لنشوء السلوك الإجرامي. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التفسير (40.9%) رغم دلالتها الإحصائية والعملية تُشير في ذات الوقت إلى أن ثمة (59.1%) من التباين في الجريمة الأسرية تُفسّره عوامل أخرى لم تُدرَج في هذا النموذج، وهو ما يستدعي البحث في متغيرات تكميلية كالعوامل والتشريعية والثقافية الدينية.

مناقشة نتائج السؤال الخامس

تُعدّ هذه النتيجة من أبرز ما توصّلت إليه الدراسة، حيث تُثبت أن الضغوط النفسية تُفسّر ما يقارب نصف التباين في الجريمة الأسرية، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة تُرسّخ الأهمية المحورية للبُعد النفسي في فهم الجريمة الأسرية والتنبؤ بها. ويُعزّز هذا الاستنتاج ما أشارت إليه دراسة الصرايرة (2016) من أن العوامل النفسية تحتل مستوى مرتفعاً في تفسير جرائم النساء في المجتمع الأردني، وإن كانت الدراسة الحالية تُقدّم دليلاً انحدارياً أكثر وضوحاً لهذه العلاقة.

ومن الناحية النظرية، تتوافق هذه النتيجة مع نظرية الضغوط العامة لـ Agnew (1992) التي تُرجع السلوك الإجرامي إلى ثلاثة مصادر رئيسية للضغط: الفشل في تحقيق الأهداف المرغوبة، وفقدان المكاسب الإيجابية، والتعرض للمحفزات السلبية.

وعلى صعيد المقارنة بين المتغيرَين، يتضح أن الضغوط النفسية تمتلك قدرة تفسيرية أعلى من الضغوط الاجتماعية، وهو ما يُشير إلى أن التدخلات الوقائية والعلاجية ينبغي أن تُولي الأبعاد النفسية أولويةً أعلى، دون إغفال الضغوط الاجتماعية البنيوية التي تُشكّل السياق الحاضن لهذه الضغوط النفسية. وتتوافق هذه الأولوية مع ما أكدته دراسة صوالح وبقادير (2023) من أن

الاتجاه نحو الجريمة يرتفع حتى في غياب مستويات مرتفعة من الضغوط الموضوعية، مما يُشير إلى الدور المحوري للإدراك النفسي الذاتي للضغوط.

□

التوصيات

في ضوء ما توصلت اليه الدراسة فإنها توصي بالآتي:

- ضرورة إطلاق برامج توعية مجتمعية متخصصة تركز على مفهوم الجريمة الأسرية، وأشكالها، ومؤشراتها المبكرة، وآثارها القانونية والاجتماعية، بما يسهم في رفع الوعي المجتمعي والحد من السلوكيات الأسرية العنيفة.
- تفعيل مراكز الإرشاد الأسري وشبكات الدعم الاجتماعي في المحافظات، وتقديم خدمات وقائية للأسر المعرضة للنزاع، بما يساعد على احتواء المشكلات الأسرية قبل تطورها إلى جرائم أسرية.
- توفير برامج إرشاد وعلاج نفسي أسري، وبرامج لإدارة الغضب وضبط الانفعالات، مع تسهيل وصول الأسر إلى خدمات الصحة النفسية بسرية وكفاءة.
- تطوير نموذج تقييم خطورة يعتمد على مؤشرات اجتماعية ونفسية، يستخدمه العاملون في إدارة حماية الأسرة لتحديد الحالات الأكثر عرضة للعنف أو تكرار الجريمة، وتوجيه التدخلات الوقائية والعلاجية المناسبة لها.
- إجراء المزيد من الدراسات حول متغيرات الدراسة وتطبيقها على فئات مختلفة من المجتمع الأردني.

المصادر والمراجع الأولية

المراجع العربية

- أبو عليان، بسام (2015) الانحراف الاجتماعي والجريمة، ط1، عمان: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع.
- احمد، عصام (2020) العنف الاجتماعي في الحياة الأسرية "العائلة"، ط1، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- حسين أنور وخلف إسماعيل (2016) الجرائم الأسرية كأحد مظاهر الضعف القيمي في المجتمع المصري: دراسة تحليلية لصفحة الحوادث بجريدة الأهرام لعام 2012م. المجلة العربية لعلم

الاجتماع، 2016(18) 183-235.

- الخفاف، ايمان (2019) الضغوط النفسية، ط1، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- خليفة، آسيا (2024) المختصر في علم النفس الجنائي وإرشاد الجناة، ط1 القاهرة: دار الأنجلو المصرية.
- دائرة الإحصاءات العامة، 2023م.
- دراوشة، عبد الله (2014) أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 7(2)، 185-203.
- الدراوشة، عبد الله والمواجدة، مراد (2017) أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، 3(1)، 117-137.
- السليحات، رعد (2020) أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكمين في مراكز الإصلاح والتأهيل: مركز إصلاح وتأهيل الجويدة أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته.
- السيد، إبراهيم (2014) التفكك الأسرى الأسباب والمشكلات وطرق علاجها، ط1، القاهرة: دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع.
- الشمايلة، هلا (2016) البطالة وعلاقتها بالجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤته.
- الصرايرة، ولاء (2016) دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية في ارتكاب النساء للجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين في محافظة الكرك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته.
- صوالح، مبروكة وبقادير، عبد الرحمن (2023) مستويات ضغوط الحياة الأسرية والاتجاه نحو ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية على العمال المهنيين بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، 6(1)، 611-626.
- عجابي، عماد (2022) خصوصية الجرائم الأسرية المستحدثة في ضوء التغيرات المعاصرة، مجلة الأحياء، 22(2)، 527-540.
- ليلة، على (2015) النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع: صراع الحضارات على ساحة المرأة

والشباب، *الكتاب الثاني*، عمان: دار المنهل للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية

- Atrey, I., & Singh, B. (2024). Impact of socio-economic factors on juvenile delinquency: An explorative study in Rajasthan. *Eur Econ Lett EEL*, *14*, 1549-1555.
- Dabaghi, N., Amini- Rarani, M., & Nosratabadi, M. (2023). Investigating the relationship between socioeconomic status and domestic violence against women in Isfahan, Iran in 2021: A cross- sectional study. *Health science reports*, *6*(5), e1277.
- Gilbert, S. L., & Wright, E. M. (2025). Indigenizing social disorganization theory: An exploration of victimization in native communities. *Crime & Delinquency*, *71*(4), 1102-1127.
- Heidari, M., Khodadadi Jokar, Y., Madani, S., Shahi, S., Shahi, M. S., & Goli, M. (2023). Influence of food type on human psychological–behavioral responses and crime reduction. *Nutrients*, *15*(17), 3715.
- Lobonţ, O. R., Nicolescu, A. C., Moldovan, N. C., & Kuloğlu, A. (2017). The effect of socioeconomic factors on crime rates in Romania: A macro-level analysis. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, *30*(1), 91-111.
- Perchtold- Stefan, C., Rominger, C., Ceh, S., Sattler, K., Veit, S. V., & Fink, A. (2025). Out of the dark–Psychological perspectives on people's fascination with true crime. *British Journal of Psychology*.